

## SOME SOCIAL IMPACTS OF THE MINISTERIAL DECISION NO. 120 OF 2007 RELATED TO FISHING OFF IN THE MEDITERRANEAN SEA DURING A SPECIFIC PERIOD EACH YEAR IN THE VILLAGE OF BORG EL-BURULLUS IN KAFR EL-SHEIKH GOVERNORATE

Tantawi, A. M. : M. M. Heedak and Lamiaa S. El - Hosiny  
Agric. Extension & Rural Development Research Institute. ARC

بعض الآثار الاجتماعية المترتبة على القرار الوزاري رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٧ بشأن إيقاف الصيد بالبحر الأبيض المتوسط خلال فترة محددة من كل عام بقرية برج البرلس في محافظة كفر الشيخ

علام محمد طنطاوي ، محمد محمد حيدق ولمياء سعد الحسيني  
معهد بحوث الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية - مركز البحوث الزراعية

### الملخص

استهدف هذا البحث التعرف على بعض الآثار الاجتماعية المترتبة على القرار الوزاري رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٧ الخاص بإيقاف الصيد بالبحر الأبيض المتوسط خلال الفترة من منتصف مايو إلى منتصف يوليو من كل عام، وأيضاً التعرف على أسباب عدم التزام بعض الصيادين بالقرار، والتعرف على إيجابيات تطبيق القرار، وتحديد الحلول والمقترحات البديلة من وجهة نظر الصيادين للتغلب على فترة الإيقاف. تم جمع البيانات من قرية برج البرلس بواسطة المقابلة الشخصية باستخدام استمارة الاستبيان، تضمنت العينة ١٢٥ مبحوثاً من الصيادين تمثل ٢٠٪ من شاملة البحث، وتم استخدام التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والتحليل العاملي كأدوات إحصائية لبيانات البحث. أظهرت نتائج التحليل العاملي وجود ستة أبعاد أساسية للآثار المترتبة على قرار إيقاف الصيد وهي المشاركة الاجتماعية للصيادين، ورضا الصيادين عن مجتمعهم المحلي، والوضع الأسري والمعيشي لهم، وتعليم أبنائهم، والوضع الاجتماعي والصحي والبيئي للصيادين، ومظاهر الجريمة والانحراف بين الصيادين، وأن هذا القرار أثر على هذه الأبعاد، وبيئت النتائج أن ٥٤.٤٪ من المبحوثين أكدوا على وجود أثر سلبي مرتفع لقرار إيقاف الصيد، بينما أكد ٤٢.٤٪ على وجود أثر سلبي متوسط للقرار. وفيما يتعلق بأهم أسباب عدم تطبيق الصيادين للقرار، أوضحت النتائج أن الصيد هو مصدر الرزق الوحيد (٩٦.٨٪)، وعدم وجود عمل بديل (٨٨.٨٪)، والقرار يطبق على أفراد دون أفراد آخرين (٥٨.٤٪). ومن أبرز إيجابيات تطبيق القرار كما ذكر المبحوثين إعطاء فرصة للأسماك أن تنمو بحجم كبير (٨١.٦٪)، وحماية زريعة السمك الصغيرة من الصيد (٧٨.٤٪). واقترح الصيادين عدداً من الحلول والمقترحات البديلة للتغلب على فترة الإيقاف تضمنت: إنشاء مشروعات صناعية صغيرة (٩٦.٨٪)، ومنح الصيادين قروضاً بفائدة بسيطة (٩٠.٤٪)، وتقديم إعانات للصيادين (٧٧.٦٪).

### المقدمة والمشكلة البحثية

تعتبر مشكلة قصور الإنتاج المحلي من الغذاء واحدة من أبرز المشكلات التي تواجه المخططين بمصر في الوقت الراهن، ويتطلب ذلك مزيداً من الدراسات والخطط في كل الاتجاهات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لتقليل الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك ( وهبة، وآخرون، ٢٠٠٩ : ٣٠ ). ولذلك شهد القطاع الزراعي المصري في الفترة الأخيرة تنوعاً كبيراً في الإنتاج بشكل لم يعد معه الإنتاج الزراعي قاصراً على زراعة المحاصيل التقليدية، ولكن تعدى الأمر إلى مجالات أخرى ولعل من أهمها الثروة السمكية، والذي يعد أحد المصادر الهامة للبروتين الحيواني حيث لعبت الزيادة السكانية في مصر دوراً كبيراً في زيادة الطلب على الغذاء بصفة عامة والبروتينات الحيوانية بصفة خاصة، مما أدى إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من البروتين الحيواني، لذا كان من الضروري الاهتمام بمشاريع الإنتاج

الحيوانى والتي يتضمنها تنمية الثروة السمكية لمجابهة الفجوة الغذائية الناتجة عن نقص البروتينات الحيوانية اللازمة لتغذية الإنسان ( جامعة الدول العربية، ١٩٤٩ : ٢١٦).

ولمواجهة مشكلة نقص الغذاء فى مجال الإنتاج الحيوانى، اتجهت الدولة إلى القطاع السمكى لمحاولة سد جانب من الفجوة الغذائية، حيث أن هذا القطاع يسهم بأكثر من ١٣٪ من إجمالى الدخل الزراعى (المعهد القومى لعلوم البحار والمصايد، ٢٠٠٨ : ١٩).

وبالرغم من تمتع مصر بمصايد مائية تبلغ ١٣.٤ مليون فدان منها ٦.٨ مليون فدان فى البحر الأبيض المتوسط، و٤.٤ مليون فدان فى البحر الأحمر، و٢.٢ مليون فدان عبارة عن البحيرات الشمالية وبحيرة السد العالى ونهر النيل وفروعه ( عبد الحميد، ٢٠٠٣ : ٢٦٥)؛ إلا أن إجمالى الإنتاج من الأسماك وفقاً لإحصائيات ٢٠٠٧ لم يبلغ سوى ٩٧٠.٩٢ ألف طن وهذا الإنتاج لم يفي بحاجات السكان من الأسماك ولذلك فإنه يتم استيراد نحو ٢٥٨.٥٩ ألف طن من الأسماك وهذه الكمية تمثل ٢١.١٪ من إجمالى الكمية المتاحة للاستهلاك المحلى ( جامعة الدول العربية، ٢٠٠٨ : جدول ٣١٦).

كما تبين فى هذا الصدد تذبذب نسبة الاكتفاء الذاتى من الأسماك فى مصر حيث بلغت ٧٩.٦٧٪ عام ٢٠٠٥، ثم ازدادت فى عام ٢٠٠٦ لتصل إلى ٨٠.٦٪ ( جامعة الدول العربية، ٢٠٠٧ : جدول ٣٢٥)، وقد انخفضت فى عام ٢٠٠٧ إلى ٧٩.٢٥٪ (جامعة الدول العربية، ٢٠٠٨ : جدول ٣٢٦)، الأمر الذى يستدعى البحث عن أسباب تذبذب الإنتاجية ومن المحتمل أن يكون ذلك راجع إلى عدم الالتزام بالقوانين والتشريعات التى تحافظ على المصايد المائية.

وللهوض بتنمية الثروة السمكية يجب العمل على تقليص كمية الواردات من الأسماك وزيادة الإنتاج السمكى المحلى ولتحقيق ذلك يجب تطبيق الأساليب الحديثة والعمل على حل كافة المشكلات فى مجالى الصيد والمصايد، إضافة إلى حل مشاكل الصيادين مما يؤدى إلى زيادة الإنتاجية ويتضمن ذلك الالتزام بتطبيق التشريعات والقوانين التى تحافظ على الثروة السمكية فى مصر.

وقد نالت التشريعات والقوانين والقرارات المتصلة بعملية الصيد بالبحر الأبيض المتوسط وغيرها اهتماماً كبيراً بصفة خاصة وذلك من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لتنظيم عملية الصيد والمحافظة على الموارد المائية، ولهذا صدر العديد من القوانين والتشريعات المنظمة لذلك منها مثلاً قانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٣ فى شأن صيد الأسماك والأحياء المائية وتنظيم المزارع السمكية، ثم صدر قانون المؤسسة المصرية للثروة المائية بالقرار رقم ١٩٠ لسنة ١٩٨٣ كمؤسسة اقتصادية، ثم صدر القرار الجمهورى رقم ٩٣٥ لسنة ١٩٩٥ لينقلها من هيئة اقتصادية لها أليتها التنموية إلى هيئة خدمية ( حافظ، ٢٠١٠ : ٣٠). ثم صدر القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٩٩ ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزارى رقم ١٨١ لسنة ١٩٩٩ بشأن موانئ الصيد، وأخيراً صدر القرار الوزارى رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٧ بشأن إيقاف الصيد بالمياه الإقليمية خلال الفترة من منتصف مايو حتى منتصف يوليو ( حافظ، ٢٠١٠ : ٣١)، والذى يتناول البحث دراسة آثاره المختلفة على الصيادين بمنطقة برج البرلس.

ويلاحظ من العرض السابق انخفاض إنتاجية الأسماك فى مصر وتدنى نصيب الفرد فى مصر بالرغم من امتلاك مصر المقومات الأساسية لإنتاج أعلى، بالإضافة إلى تذبذب إنتاج الأسماك من عام إلى آخر مما أدى للسعي إلى رفع الإنتاجية من خلال إتباع العديد من الأساليب لزيادة الإنتاج ومنها سن العديد من القوانين والتشريعات المنظمة لعملية الصيد ومنها القرار الوزارى الحالى بشأن إيقاف الصيد لفترة محددة، ورغم مضى أربعة أعوام على تطبيقه إلا أن الصيادين فى مصر بصفة عامة وفى محافظة كفر الشيخ بصفة خاصة مازالوا يعانون من جراء تنفيذ هذا القرار ومن آثاره، ولذلك سعى هذا البحث للتعرف على بعض الآثار المختلفة المترتبة على الصيادين جراء تطبيق هذا القرار. وتنطلق مشكلة البحث من عدة تساؤلات هى :

- ماهى التغييرات التى طرأت على الصيادين من قرار إيقاف الصيد ؟
- ماهى الايجابيات المختلفة التى ترتبت على تطبيق هذا القرار ؟
- ماهى الأسباب التى أدت إلى عدم التزام بعض الصيادين بتطبيق القرار ؟
- ماهى الحلول والمقترحات البديلة للتغلب على فترة توقف الصيد من وجهة نظر الصيادين ؟

#### أهداف البحث

يهدف البحث بصفة رئيسية إلى التعرف على بعض الآثار المترتبة على الصيادين بعد صدور القرار الوزارى الخاص بإيقاف الصيد لفترة محددة من كل عام، ويتحقق ذلك من خلال الأهداف الفرعية التالية :

- ١- التعرف على التغييرات التي حدثت في كل من المشاركة الاجتماعية، والرضا عن المجتمع المحلي، والوضع الأسرى والمعيشي، وتعليم الأبناء، والوضع الاجتماعي والصحي والبيئي، ومظاهر الجريمة والانحراف بين الصيادين بمنطقة البحث.
- ٢- التعرف على بعض أسباب عدم التزام الصيادين بتطبيق قرار إيقاف الصيد بمنطقة البحث.
- ٣- التعرف على إيجابيات تطبيق الصيادين لقرار إيقاف الصيد من وجهة نظرهم.
- ٤- التعرف على المقترحات والحلول البديلة من وجهة نظر الصيادين للتغلب على فترة إيقاف الصيد.

#### الاستعراض المرجعي

في ضوء محدودية الموارد من البروتين الحيواني سواء من اللحوم الحمراء أو البيضاء، كان التفكير بجدية في الاعتماد على الإنتاج السمكي كمصدر ميسور لتوفير البروتين الحيواني لما تتميز به مصر من توافر مقومات هذا النشاط، ولذلك فقد أنشئت الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية بالقرار الجمهوري رقم ١٩٠ لسنة ١٩٨٣، وقد حتمت الضرورة صدور هذا القرار والاهتمام بمجال الثروة السمكية حيث بلغ الإنتاج التقديري قبل عام ١٩٧٧ حوالي ١٢٤ ألف طن فقط، أي أن معدل نصيب الفرد السنوي خلال هذه الفترة لم يتعدى ٣.٥ كجم، وقد كانت لظروف الحرب آنذاك وعدم استقرار الجهاز المشرف على الثروة السمكية سبباً في انخفاض الإنتاج السمكي ومع بداية إشراف وزارة الزراعة على قطاع الثروة السمكية وضعت إستراتيجية رفع الإنتاجية من ١٢٤ ألف طن إلى ٧٠٠ ألف طن كإنتاج مستهدف عام ٢٠٠٠ على أساس أن عدد السكان المتوقع ٧٠ مليون نسمة بمعنى الارتفاع بنصيب الفرد من ٣.٥ كجم إلى ١٠ كجم في عام ٢٠٠٠ (جامعة الدول العربية، ١٩٩٥)، وقد ارتفع نصيب الفرد حتى وصل ١٥.٢ كجم عام ٢٠٠٧ مقارنة بنصيب الفرد في اليابان ٥٠ كجم، وفي سلطنة عمان ٣٥ كجم، وفي أوروبا ٢٠ كجم (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٠٧). يتضح مما سبق أنه توجد فجوة بين الإنتاج والاستهلاك، وقد بلغ الإنتاج السمكي عام ١٩٩٧ من البحر الأحمر ٥٧.٤ ألف طن، ومن البحر الأبيض المتوسط ٥٢.٧ ألف طن (يوسف، ١٩٩٩: ١٣)، وأن إنتاج محافظة كفر الشيخ يزيد عن ثلث الإنتاج المصري تقريباً من الأسماك بل ما يقرب من ٤٠٪ من الإنتاج المحلي وبلغ إنتاج البحر الأبيض المتوسط في كفر الشيخ ٩٣٠٠ طن أسماك بحرية، في حين نجد أن إنتاج المحافظات الأخرى مثل الإسكندرية ومرسى مطروح والبحيرة حوالي ٣٢٠٠٠ طن. وإنتاج محافظة كفر الشيخ ضعيف جداً رغم ما تتمتع به من إمكانيات مقارنة بالمنطقة الشرقية التي تضم بورسعيد والعريش فإن إنتاج هذه المنطقة يزيد على ١٦٠٠٠ طن، ومنطقة دمياط يزيد إنتاجها على ١٥٠٠٠ طن (حافظ، ٢٠١٠: ٣٠). ومن الملاحظ انخفاض إنتاجية الأسماك في البحر الأبيض المتوسط عن البحر الأحمر على الرغم من كبر مساحته، وربما يرجع هذا إلى عدم احترام التشريعات الخاصة بتنظيم عملية الصيد وعدم تطوير الصيادين لأدوات الصيد، كما يلاحظ انخفاض إنتاجية الأسماك من البحر الأبيض المتوسط في كفر الشيخ عن المناطق الأخرى وقد يرجع ذلك لعدم وجود موانئ صيد مناسبة بكفر الشيخ بالإضافة إلى عدم الالتزام بالقوانين والتشريعات الصادرة للمحافظة على المصايد وتنمية الثروة السمكية.

ويعتبر عدم تنفيذ التشريعات الخاصة بعمليات الصيد وعدم تطوير الصيادين لأدواتهم وعدم الالتزام بالقوانين من الظواهر الاجتماعية المنتشرة في مجتمع الصيادين وترتبط بسلوكهم الاجتماعي، ويبين ذلك دوركايم (Durkheim, 1950:40-41) في كتابه المنهج في علم الاجتماع. حيث يذكر أن الظواهر الاجتماعية والسلوك الاجتماعي ترتبط بالسياق الثقافي للمجتمع ويؤكد على هذا الربط بالعديد من الدلالات. في حين تناول (Coser&Rogers, 1968:10) العلاقة بين الانتماء وبين التوجيه الفردي والجماعي والمعايير المنظمة واحتمال تصدعها. وذكر ميرتون (Merton, 1962:131-132) أن هناك رابطة قوية بين السلوك وبين السياق الثقافي والاجتماعي للمجتمع، حيث انصب اهتمامه على تحليل المصادر الثقافية والاجتماعية للسلوك حتى يتمكن من فهم أبعاد انتظام أو انحراف هذا السلوك عن عناصر الثقافة المتمثلة في الأهداف والمعايير.

وتعتبر القوانين أحد أدوات الضبط الاجتماعي التي تساند الدولة في تحقيق الاستقرار الاجتماعي وهو ظاهرة اجتماعية فلا مجتمع بدون قانون ولا قانون بدون مجتمع. فالقانون هدفه الأول تنظيم العلاقات الاجتماعية (الخشاب، ١٩٩٨: ٧٥). ويعرّف القانون بأنه "مجموعة من القواعد التي تنظم العلاقات الاجتماعية والتي يلتزم الأفراد باتباعها خشية توقيع الجزاء المقرر على مخالفتهم إياها" (نصيف، ١٩٨٥: ٥). ويعرّف أيضاً على أنه "مجموعة القواعد الاجتماعية التي تنظم العلاقة بين الأفراد وبعضها وتنفذها سلطة مشروعة في المجتمع" (الجزار، وعبد الرحمن، ١٩٩٥: ١٧)، بينما عرفه غيث (١٩٩٥: ٢٦٧) بأنه نسق مكون من معايير مقننة تنظم السلوك الإنساني، وتقوم السلطة الرسمية العامة بفرض القوانين وتفسيرها. ويعرف القانون أيضاً على أنه "المعايير الأساسية لاستقرار الجماعة ويستلزم الخروج عليها عقوبة معينة منصوص عليها رسمياً (عبدالله، ٢٠٠٢: ٥١). والقانون الزراعي مثل باقي القوانين الاجتماعية، له دوره

في تحقيق الاستقرار الاجتماعي في المجتمع الزراعي والمحافظة على الموارد الزراعية والاقتصاد القومي (خليل، ٢٠٠٨ : ١٤)، ويدخل في هذا الإطار القرار الوزاري رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٧ بشأن إيقاف الصيد بالمياه الإقليمية خلال الفترة من منتصف مايو حتى منتصف يوليو والذي يتناول البحث دراسة آثاره على الصيادين بمنطقة برج البرلس.

ويذكر هبة وآخرون (٢٠٠٩ : ٢١-٣٢) أن تنمية قطاع الثروة السمكية يتطلب أيضاً حصر المشكلات المتعلقة بصيد الأسماك بناءً على نتائج العديد من الدراسات ومنها :

١- انتشار طرق الصيد المخالفة والممنوعة قانوناً مثل التحويلات أمام البواغيز، واستخدام المفرقات في الصيد والجرافة الساحلية، والجر القاعي، والقشقة واللواته، والطبشة، واستعمال غزول صيد مخالفة قانوناً، والتي تؤدي إلى استنزاف المخزون السمكي بمناطق الصيد.

٢- صيد الزريعة وصغار الأسماك خاصة أسماك البورى والطوبار والقاروص والدنيس من أمام البواغيز.

٣- انتشار العديد من القرى الساحلية والتعدى على شواطئ البحار، وزيادة نسبة الملوثات والمخالفات الأدمية والأنشطة التجارية والسياحية على مسافات كبيرة من سواحل البحار .

٤- زيادة الحمل الصيدي على مناطق الصيد بسبب زيادة عدد رخص الصيد للمراكب.

٥- قصور قوانين الصيد وضعف الرقابة الأمنية والدور الذي تقوم به شرطة المسطحات المائية، وعدم وجود قانون جرم الصيد خلال مواسم تفريخ الأسماك مما يؤدي إلى الاستنزاف الشديد للموارد السمكية.

٦- شيوع مناطق النفوذ داخل مناطق الصيد لبعض تجار الأسماك لصالح فئات معينة.

٧- ضعف الإرشاد السمكي بين الصيادين الأمر الذي يشير إلى ضعف الدور الإرشادي السمكي وقلة البرامج الإذاعية والتلفزيونية والإرشادية الخاصة بالصيادين.

### الطريقة البحثية

#### المجال الجغرافي للبحث:

أجرى هذا البحث في محافظة كفر الشيخ، حيث أنها تعد من المحافظات الرئيسية في الإنتاج السمكي البحري، وبها أسطول كبير للصيد بالبحر الأبيض المتوسط يتكون من ٤٢٢ مركب ألي منها ١٥ مركب جر، و٢٧ مركب شانول، و٢٧٠ مركب سنار، و١٠ مركب كنار، بالإضافة إلى ١٥٩ مركب شراعي منها ٤ مراكب درجة أولى، و١٢٥ مركب درجة ثانية، و٣٠ مركب درجة ثالثة، إضافة إلى عدد ٩٠٠ بطاقة صيد سنوية، و٧٩٩ بطاقة صيد خمس سنوات ( هيئة الثروة السمكية بكفر الشيخ، ٢٠٠٨ : ٩٥). وتم اختيار منطقة برج البرلس لكونها من أشهر المناطق في صيد الأسماك في محافظة كفر الشيخ وأكثرها إنتاجية وتوجد بها جمعية واحدة للصيد البحري.

#### المجال البشرى وجمع البيانات:

يبلغ عدد أعضاء الجمعية التعاونية للصيد البحري ببرج البرلس ٦٣٠ عضواً ( وقت جمع البيانات ) وهم يمثلون شاملة البحث. واختيرت عينة عشوائية منتظمة من الأعضاء بنسبة ٢٠٪، بلغ حجمها ١٢٦ صياداً مبحوثاً وتم تصميم استمارة استبيان تم اختبارها مبدئياً وإجراء التعديلات اللازمة عليها لتصبح صالحة لجمع البيانات الذي تم خلال شهري مايو ويونيو من عام ٢٠١١، وتم استبعاد استمارة استبيان لعدم اكتمال بياناتها ليصبح عدد الاستمارات الصالحة ١٢٥ استمارة.

**الآثار المترتبة على قرار إيقاف الصيد :** للتعرف على الآثار المترتبة على قانون إيقاف الصيد تم إعداد قائمة مكونة من ٣٩ عبارة بعد القيام بعدد من الزيارات الميدانية في منطقة الدراسة التي ساعدت في تكوين العبارات وطلب من كل مبحوث أن يحدد درجة التغيير التي حدثت على الصيادين بعد تطبيق القرار الوزاري لإيقاف الصيد خلال فترة محددة من كل عام، وكانت الإجابة على العبارات هي حدوث زيادة كبيرة، وعدم تغير، وحدث نقصان، وأعطيت الإجابات الأوزان ٣، ٢، و ١ على الترتيب. وتم إجراء التحليل العاملي للبيانات التسعة والثلاثين، ويعرض جدول (١) نتائج التحليل العاملي.

#### جدول (١) نتائج التحليل العاملي لبيانات الآثار المترتبة على قانون إيقاف الصيد \*

| م | البيانات   | ١     | ٢ | ٣ | ٤ | ٥ | ٦ |
|---|--|-------|---|---|---|---|---|
| ١ | عدم مجاملة الصيادين بعضهم في المناسبات               | ٠.٣٨٢ | - | - | - | - | - |
| ٢ | حالات التكافل الاجتماعي بين الصيادين                 | ٠.٣٠٨ | - | - | - | - | - |
| ٣ | عدم تعاون الصيادين لمساعدة بعضهم في الأزمات والكوارث | ٠.٤٠٨ | - | - | - | - | - |
| ٤ | حالات سلف الصيادين من بعضهم البعض                    | ٠.٣٤٤ | - | - | - | - | - |
| ٥ | اتجاه الصيادين إلى الاقتراض من البنك                 | ٠.٥٣٥ | - | - | - | - | - |

|    |   |       |   |   |   |   |
|----|---|-------|---|---|---|---|
| ٦  | عدم مشاركة الصيادين في المشروعات التنموية           | ٠.٣٤٩ | - | - | - | - |
| ٧  | هجرة الصيادين لمهنة الصيد                           | ٠.٣٣٥ | - | - | - | - |
| ٨  | هجرة الصيادين من مجتمعهم للبحث عن فرصة عمل أخرى     | ٠.٤٦٢ | - | - | - | - |
| ٩  | هجرة الصيادين إلى المدن المجاورة                    | ٠.٤٧٨ | - | - | - | - |
| ١٠ | أصبحت الحياة صعبة في مجتمع الصيد                    | ٠.٤٣٧ | - | - | - | - |
| ١١ | الرغبة في مغادرة القرية إذا أتاحت لى الفرصة         | ٠.٤٧١ | - | - | - | - |
| ١٢ | العلاقات الاجتماعية بين الصيادين أصبحت ضعيفة        | ٠.٤٥٥ | - | - | - | - |
| ١٣ | عدم المحافظة على المرافق العامة                     | ٠.٤٤١ | - | - | - | - |
| ١٤ | انتشار القمامة في الشارع                            | ٠.٣٥٨ | - | - | - | - |
| ١٥ | عدد المقاهي في القرية                               | ٠.٣٧٧ | - | - | - | - |
| ١٦ | تفشي ظاهرة التلوث                                   | ٠.٣٧٤ | - | - | - | - |
| ١٧ | انتشار الأمراض                                      | ٠.٤٧٤ | - | - | - | - |
| ١٨ | حالات الفقر بين الصيادين                            | ٠.٣٦٥ | - | - | - | - |
| ١٩ | انتشار البطالة بين الصيادين                         | ٠.٣٠٢ | - | - | - | - |
| ٢٠ | عدم شعور الصيادين بالأمان الاجتماعي                 | ٠.٥٢٤ | - | - | - | - |
| ٢١ | عمالة الأطفال الصغار                                | ٠.٥٣٨ | - | - | - | - |
| ٢٢ | سرب التلاميذ من المدارس                             | ٠.٤٤٠ | - | - | - | - |
| ٢٣ | ترك الطلاب للدراسة في الجامعة                       | ٠.٣٢٠ | - | - | - | - |
| ٢٤ | انخفاض المستويات التعليمية لأبناء الصيادين          | ٠.٤٣٢ | - | - | - | - |
| ٢٥ | إهمال الصيادين أبائهم في المراحل التعليمية المختلفة | ٠.٤٨٧ | - | - | - | - |
| ٢٦ | المشاكل الأسرية                                     | ٠.٤٠٣ | - | - | - | - |
| ٢٧ | حالات الانفصال بين الأزواج                          | ٠.٥٤٣ | - | - | - | - |
| ٢٨ | التفكك الأسري بين الصيادين                          | ٠.٦٨١ | - | - | - | - |
| ٢٩ | تدني مستويات الاتفاق على الأسرة                     | ٠.٥١٩ | - | - | - | - |
| ٣٠ | حالات السرقة بين الصيادين                           | ٠.٧٠٣ | - | - | - | - |
| ٣١ | الصراع على موارد البحيرة                            | ٠.٤٨٨ | - | - | - | - |
| ٣٢ | جرائم النصب والاحتيال بين الصيادين                  | ٠.٣١٤ | - | - | - | - |
| ٣٣ | المشاكل بين الناس في مجتمع الصيد                    | ٠.٥٣٩ | - | - | - | - |
| ٣٤ | تفشي ظاهرة الإدمان والمخدرات بين الصيادين           | ٠.٤٠٤ | - | - | - | - |
| ٣٥ | حالات التعدي على الأماكن محظورة الصيد               | ٠.٦١٣ | - | - | - | - |
| ٣٦ | احساس الصياد بالقهر والاضطهاد                       | ٠.٤٢٨ | - | - | - | - |
| ٣٧ | ذهاب الصيادين إلى المحاكم عن ذي قبل                 | ٠.٣٠٤ | - | - | - | - |
| ٣٨ | الجلسات العرفية بين الصيادين                        | ٠.٥٣٨ | - | - | - | - |
| ٣٩ | استخدام العنف لحل المشاكل                           | ٠.٥٥٠ | - | - | - | - |

\* الاقتصار على معاملات التشيع التي تبلغ ٠.٣ فأكثر.

أوضحت نتائج التحليل العاملي أن البنود التسعة والثلاثين تشيع عليها ستة عوامل متميزة، حيث يتشيع العامل الأول بالبنود الأولى، أما العامل الثاني فيتشيع عليه البنود من رقم ٧ حتى رقم ١٢، والعامل الثالث تشيع عليه من البنود رقم ١٣ حتى رقم ٢٠، والعامل الرابع تشيع عليه البنود من رقم ٢١ حتى رقم ٢٥، والعامل الخامس تشيع عليه البنود من رقم ٢٦ حتى رقم ٢٩، وأخيراً العامل السادس تشيع عليه البنود من رقم ٣٠ إلى رقم ٣٩.

وبالنظر إلى منظومة البنود تبين أن البنود جميعها تشيعت على ستة عوامل لها معنى وبناءً على ذلك تم وضع ست مجموعات للأثار المترتبة على إيقاف الصيد وهي على الترتيب كما يلي: المشاركة الاجتماعية للصيادين، والرضا عن المجتمع المحلي، والوضع الاجتماعي والصحي والبيئي للصيادين، وتعليم أبناء

الصيداين، والوضع الأسري والمعيشي للصيداين، ومظاهر الجريمة والانحراف بين الصيداين. وقد حسب معامل الثبات للمجموعات الست فوجد أنه ٠.٧١٢، و٠.٦٩٩، و٠.٧٤٣، و٠.٦٣٨، و٠.٦٥٣، و٠.٥٦٠. على الترتيب، وهي قيم مرتفعة إلى حد ما وتعبّر عن صلاحية كل مجموعة من هذه المجموعات للتعرف على الآثار. ولهذا جمعت بنود كل مجموعة لتعبّر عن الدرجة الكلية لكل مجموعة. حيث كان متوسط الدرجات على بعد المشاركة الاجتماعية للصيداين ١٦.١٤ درجة، بانحراف معياري قدره ١.٥٦ درجة. وبلغ متوسط الدرجات على بعد الرضا عن المجتمع المحلي ١٦.٣٣ درجة، بانحراف معياري قدره ١.٥٩ درجة. وبلغ متوسط الدرجات على بعد الوضع الأسري والمعيشي للصيداين ٢١.٦٦ درجة، بانحراف معياري قدره ١.٧٨ درجة. وبلغ متوسط الدرجات على بعد الوضع الاجتماعي والصحي والبيئي للصيداين ١٣.١٧ درجة، بانحراف معياري قدره ١.٥ درجة. وبلغ متوسط الدرجات على بعد تعليم أبناء الصيداين ١٠.٥ درجة، بانحراف معياري قدره ١.٢٤ درجة. وبلغ متوسط الدرجات على بعد مظاهر الجريمة والانحراف بين الصيداين ٢٨.٢٢ درجة، بانحراف معياري قدره ٤.٤٦ درجة.

**التوزيع النسبي للآثار المترتبة على قرار إيقاف الصيد:** تم إجراء التوزيع النسبي لأثر قرار إيقاف الصيد على كل بعد من الأبعاد الستة المدروسة كما يلي:

- **المشاركة الاجتماعية للصيداين:** تراوح المدى النظري لهذا البعد ما بين (٦-١٨ درجة)، وبناءً على المدى الفعلي الذي تراوح ما بين (١٢-١٨ درجة) تم تقسيم المبحوثين إلى ثلاث فئات وهي فئة الأثر السلبي المنخفض وتراوحت ما بين (١٢-١٣ درجة)، وفئة الأثر السلبي المتوسط (١٤-١٦ درجة)، وفئة الأثر السلبي المرتفع (١٧-١٨ درجة).

- **رضا الصيداين عن مجتمعهم المحلي:** تراوح المدى النظري لهذا البعد ما بين (٦-١٨ درجة)، وبناءً على المدى الفعلي الذي تراوح ما بين (١١-١٨ درجة) تم تقسيم المبحوثين إلى ثلاث فئات وهي فئة الأثر السلبي المنخفض وتراوحت ما بين (١١-١٣ درجة)، وفئة الأثر السلبي المتوسط (١٤-١٦ درجة)، وفئة الأثر السلبي المرتفع (١٧-١٨ درجة).

- **الوضع الأسري والمعيشي للصيداين:** تراوح المدى النظري لهذا البعد ما بين (٤-١٢ درجة)، وبناءً على المدى الفعلي الذي تراوح ما بين (٧-١٢ درجة) تم تقسيم المبحوثين إلى ثلاث فئات وهي فئة الأثر السلبي المنخفض وتراوحت ما بين (٧-٨ درجة)، وفئة الأثر السلبي المتوسط (٩-١٠ درجة)، وفئة الأثر السلبي المرتفع (١١-١٢ درجة).

- **تعليم أبناء الصيداين:** تراوح المدى النظري لهذا البعد ما بين (٥-١٥ درجة)، وبناءً على المدى الفعلي الذي تراوح ما بين (٩-١٥ درجة) تم تقسيم المبحوثين إلى ثلاث فئات وهي فئة الأثر السلبي المنخفض وتراوحت ما بين (٩-١٠ درجة)، وفئة الأثر السلبي المتوسط (١١-١٣ درجة)، وفئة الأثر السلبي المرتفع (١٤-١٥ درجة).

- **الوضع الاجتماعي والصحي والبيئي للصيداين:** تراوح المدى النظري لهذا البعد ما بين (٨-٢٤ درجة)، وبناءً على المدى الفعلي الذي تراوح ما بين (١٦-٢٤ درجة) تم تقسيم المبحوثين إلى ثلاث فئات وهي فئة الأثر السلبي المنخفض وتراوحت ما بين (١٦-١٨ درجة)، وفئة الأثر السلبي المتوسط (١٩-٢١ درجة)، وفئة الأثر السلبي المرتفع (٢٢-٢٤ درجة).

- **مظاهر الجريمة والانحراف بين الصيداين:** تراوح المدى النظري لهذا البعد ما بين (١٠-٣٠ درجة)، وبناءً على المدى الفعلي الذي تراوح ما بين (١٨-٣٠ درجة) تم تقسيم المبحوثين إلى ثلاث فئات وهي فئة الأثر السلبي المنخفض وتراوحت ما بين (١٨-٢١ درجة)، وفئة الأثر السلبي المتوسط (٢٢-٢٦ درجة)، وفئة الأثر السلبي المرتفع (٢٧-٣٠ درجة).

- **الدرجة الكلية للآثار المترتبة على قرار إيقاف الصيد:** تراوح المدى النظري للدرجة الكلية ما بين (٣٩-١١٧ درجة)، وبناءً على المدى الفعلي الذي تراوح ما بين (٨٣-١١٧ درجة) تم تقسيم المبحوثين إلى ثلاث فئات وهي فئة الأثر السلبي المنخفض وتراوحت ما بين (٨٣-٩٤ درجة)، وفئة الأثر السلبي المتوسط (٩٥-١٠٦ درجة)، وفئة الأثر السلبي المرتفع (١٠٧-١١٧ درجة).

#### الأدوات الإحصائية المستخدمة:

أستخدم في تحليل البيانات التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لوصف البيانات، كما استخدم أسلوب التحليل العاملي Factor Analysis لتحديد الأبعاد الأساسية للآثار المترتبة على قرار إيقاف الصيد، ومعامل ثبات (ألفا) Reliability Coefficient لتقدير مدى اتساق المكونات الداخلية للأبعاد المدروسة.

## النتائج ومناقشتها

يوجد العديد من طرق الصيد المستخدمة في المياه البحرية المصرية سواء في البحر الأبيض المتوسط أو البحر الأحمر ومنها على سبيل المثال لا الحصر: حرفة الشانثولا، وغزل الهبله، وحرفة السنار، وغزل السردين، وحرفة الجر، وغزل المياس، والجرافة الساحلية، وغزل المحير أو الكنار. ولتنظيم الصيد بهذه الطرق صدرت العديد من القوانين والقرارات المنظمة للصيد في مختلف المسطحات المائية منها ما يتعلق بإيقاف الصيد في بعض مناطق الصيد مثل بحيرة قارون، وبحيرة البردويل، وخليج السويس وجزر الغردقة، و البحر الأحمر، وبحيرة البرلس وفي مدد متفاوتة قد تتراوح من ٤٥ يوم حتى ٩٠ يوم، وذلك تنظيماً لعمليات الصيد والمحافظة على الثروة السمكية بالمناطق المختلفة. وقد نص قرار وزير الزراعة رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٧ على إيقاف الصيد في المياه الإقليمية للبحر الأبيض المتوسط من منتصف مايو حتى منتصف يوليو. وفيما يلي عرضاً لأهم الآثار المترتبة على صدور قرار إيقاف الصيد بالنسبة للصيادين، وإيجابيات تطبيق القرار، وأسباب عدم التزام بعض الصيادين بتطبيق القرار، والبدائل المختلفة من وجهة نظر الصيادين للتغلب على فترة الإيقاف بعد مضي أربعة أعوام على صدور القرار.

أولاً: الآثار المترتبة على القرار الوزاري الخاص بإيقاف الصيد خلال فترة محددة من كل عام:  
أ- أثر القرار الوزاري على المشاركة الاجتماعية للصيادين:

أظهرت النتائج الواردة في جدول (٢) أثر قرار إيقاف الصيد على المشاركة الاجتماعية للصيادين، حيث لوحظ أن أكثر من نصف عينة البحث أكدوا أن قرار إيقاف الصيد أثر على المشاركة الاجتماعية للصيادين بصورة سلبية، حيث ذكر نحو ٧٦٪ من العينة أنه حدثت زيادة كبيرة في بند عدم مجاملة الصيادين بعضهم في المناسبات، في حين أكد ٦٥.٦٪ من المبحوثين أنه حدثت زيادة كبيرة في بند حالات التكافل الاجتماعي بين الصيادين، وذكر ما يزيد عن ثلاثة أرباع العينة البحثية أنه حدثت زيادة كبيرة في بند عدم تعاون الصيادين لمساعدة بعضهم في الأزمات والكوارث، وأفاد بذلك ٧٩.٢٪ من المبحوثين، في حين أكد ٧٢.٨٪ من المبحوثين أنه حدثت زيادة كبيرة في بند حالات سلف الصيادين من بعضهم، بينما أقر ما يزيد على نصف عينة الدراسة أن قرار إيقاف الصيد كان له أثر في زيادة اتجاه الصيادين إلى الاقتراض من البنك وأفاد بذلك ٦٤.٨٪ من المبحوثين. في حين ذكر ٦٦.٤٪ من المبحوثين أنه حدثت زيادة كبيرة في بند عدم مشاركة الصيادين في المشروعات التنموية.

جدول (٢) توزيع المبحوثين وفقاً للآثار التي حدثت على المشاركة الاجتماعية للصيادين بعد قرار إيقاف الصيد

| البنود  | زيادة كبيرة |      | عدم تغير |      | حدوث نقصان |     |
|---|-------------|------|----------|------|------------|-----|
|   | ك           | %    | ك        | %    | ك          | %   |
| ١- عدم مجاملة الصيادين بعضهم في المناسبات               | ٩٥          | ٧٦   | ٢٧       | ٢١.٦ | ٣          | ٢.٤ |
| ٢- حالات التكافل الاجتماعي للصيادين                     | ٨٢          | ٦٥.٦ | ٤٠       | ٣٢   | ٣          | ٢.٤ |
| ٣- عدم تعاون الصيادين لمساعدة بعضهم في الأزمات والكوارث | ٩٩          | ٧٩.٢ | ٥٥       | ٤٤   | ١          | ٠.٨ |
| ٤- حالات سلف الصيادين من بعضهم                          | ٩١          | ٧٢.٨ | ٣٢       | ٢٥.٦ | ٢          | ١.٦ |
| ٥- اتجاه الصيادين إلى الاقتراض من البنك                 | ٨١          | ٦٤.٨ | ٣٩       | ٣١.٢ | ٥          | ٤.٠ |
| ٦- عدم مشاركة الصيادين في المشروعات التنموية            | ٨٣          | ٦٦.٤ | ٣٨       | ٣٠.٤ | ٤          | ٣.٢ |

وبصفة عامة يمكن استنتاج أن القرار الوزاري بشأن إيقاف الصيد أثر بصورة كبيرة على درجة مشاركة الصيادين في أمور مجتمعهم المحلي، حيث اتضح عدم مشاركة الصيادين في أي أمور تخص المجتمع وقلة مساعدتهم لبعضهم البعض بسبب قلة الدخل من توقف الصيد. وباستعراض جدول (٣) الذي يشير إلى التوزيع النسبي لأثر القرار الوزاري بإيقاف الصيد على المشاركة الاجتماعية للصيادين يتضح أن أكثر من نصف المبحوثين من الصيادين يتواجدون في فئة المشاركة

الاجتماعية التي حدث لها تغيرات كبيرة، حيث ذكر ٥١.٢٪ أن القرار الوزاري بشأن إيقاف الصيد أثر على مشاركتهم بصورة سلبية قوية ومنعهم من المشاركة في أمور مجتمعهم المختلفة بسبب قلة الدخل حيث يعد الصيد مصدر الرزق الأساسي الذي يساعدهم على المجاملات المختلفة. في حين ذكر ٤٤٪ أن القرار أثر بصورة سلبية متوسطة على مشاركتهم، إلا أن نسبة قليلة جداً ترى أن القرار كان له تأثير سلبي بسيط وهم يقدرون بنحو ٤.٨٪ من إجمالي العينة. وعليه يمكن استخلاص أن القرار الوزاري بشأن إيقاف الصيد بصفة عامة أثر بصورة سلبية على مشاركة الصيادين في أمور مجتمعهم وفي أي مشروعات تخص القرية، ومن هنا يتضح أن القرار الذي صدر خلال هذه الفترة أثر على مشاركة الصيادين حيث كانت صور المشاركة الاجتماعية أعلى عن قبل تطبيق القرار، لأن هذا يعتبر من أساسيات ثقافة المجتمعات الريفية التي تشارك بعضها في معظم الأمور الحياتية.

جدول (٣) التوزيع النسبي للمبحوثين وفقاً للأثار المترتبة على المشاركة الاجتماعية للصيادين بعد قرار إيقاف الصيد

| الفئات                        | العدد | ٪    |
|-------------------------------|-------|------|
| أثر سلبي منخفض (١٢ - ١٣) درجة | ٦     | ٤.٨  |
| أثر سلبي متوسط (١٤ - ١٦) درجة | ٥٥    | ٤٤   |
| أثر سلبي مرتفع (١٧ - ١٨) درجة | ٦٤    | ٥١.٢ |
| المجموع                       | ١٢٥   | ١٠٠  |

#### ب- أثر القرار الوزاري على رضا الصيادين عن مجتمعهم المحلي:

أوضحت النتائج في جدول (٤) أثر القرار على رضا الصيادين عن مجتمعهم المحلي حيث يرى أكثر من ٧٠٪ من المبحوثين أنه حدثت زيادة كبيرة في هجرة الصيادين لمهنة الصيد، في حين ذكر قرابة ٦٩٪ من المبحوثين أنه حدثت زيادة كبيرة في هجرة الصيادين من مجتمعهم للبحث عن فرص عمل، كما أكد أكثر من ثلاثة أرباع المبحوثين أنه حدثت زيادة كبيرة في الهجرة إلى المدن المجاورة عن قبل صدور القرار، إلا أن ٧٦٪ من المبحوثين يرون أنه حدثت زيادة كبيرة في بند أصبحت الحياة صعبة في مجتمع الصيد، كما أن أكثر من ٧٩٪ من المبحوثين يرون أنه حدثت زيادة كبيرة في بند الرغبة في مغادرة القرية إذا أتاحت لي الفرصة، كما أكد ٨٠٪ من أفراد العينة على أنه حدثت زيادة كبيرة في بند العلاقات الاجتماعية بين الصيادين أصبحت ضعيفة.

جدول (٤) توزيع المبحوثين وفقاً للأثار التي حدثت على رضا الصيادين عن مجتمعهم المحلي بعد قرار إيقاف الصيد

| البند   | زيادة كبيرة |      | عدم تغير |      | حدوث نقصان |     |
|---|-------------|------|----------|------|------------|-----|
|   | ك           | ٪    | ك        | ٪    | ك          | ٪   |
| ١- هجرة الصيادين لمهنة أخرى                     | ٨٨          | ٧٠.٤ | ٣٤       | ٢٧.٢ | ٣          | ٢.٤ |
| ٢- هجرة الصيادين من مجتمعهم للبحث عن فرص عمل    | ٨٦          | ٦٨.٨ | ٣٤       | ٢٧.٢ | ٥          | ٤   |
| ٣- هجرة الصيادين إلى المدن المجاورة             | ٩٤          | ٧٥.٢ | ٢٦       | ٢٠.٨ | ٥          | ٤   |
| ٤- أصبحت الحياة صعبة في مجتمع الصيد             | ٩٥          | ٧٦   | ٢٦       | ٢٠.٨ | ٤          | ٣.٢ |
| ٥- الرغبة في مغادرة القرية إذا أتاحت لي الفرصة  | ٩٩          | ٧٩.٢ | ٢٤       | ١٩.٢ | ٢          | ١.٦ |
| ٦- العلاقات الاجتماعية بين الصيادين أصبحت ضعيفة | ١٠٠         | ٨٠   | ٢٤       | ١٩.٢ | ١          | ٠.٨ |

وبصفة عامة يمكن استنتاج أن القرار بشأن إيقاف الصيد لفترة محددة كان له أثر كبير في زيادة نسبة البطالة بين الصيادين، وهجرة الصيادين من مجتمعهم إلى مجتمعات أخرى للبحث عن فرص عمل، وضعف العلاقات بين الصيادين، كل هذا يعكس عدم رضا الصيادين عن مجتمعهم المحلي مما يجعلهم يلجئون إلى ترك هذا المجتمع والبحث عن فرص عمل أفضل في أماكن أخرى.

وباستعراض التوزيع النسبي للأثار المترتبة على رضا الصيادين عن مجتمعهم المحلي بعد توقف الصيد لفترة محددة من كل عام أوضح جدول (٥) أن ٥٢٪ من إجمالي المبحوثين يقعون في فئة الأثر السلبي المرتفع على رضا الصيادين عن مجتمعهم المحلي، وأن ٤٢.٢٪ من المبحوثين جاءوا في فئة الأثر السلبي المتوسط

على رضا الصيادين عن مجتمعهم المحلي، في حين أن ٥.٦٪ من المبحوثين جاءوا في فئة الأثر السلبي المنخفض على رضا الصيادين عن مجتمعهم المحلي.

جدول (٥) التوزيع النسبي للمبحوثين وفقاً للأثار التي حدثت على رضا الصيادين عن مجتمعهم المحلي بعد قرار إيقاف الصيد

| الفئات                        | العدد | ٪    |
|-------------------------------|-------|------|
| أثر سلبي منخفض (١١ - ١٣) درجة | ٧     | ٥.٦  |
| أثر سلبي متوسط (١٤ - ١٦) درجة | ٥٣    | ٤٢.٤ |
| أثر سلبي مرتفع (١٧ - ١٨) درجة | ٦٥    | ٥٢   |
| المجموع                       | ١٢٥   | ١٠٠  |

يتضح من النتائج أن توزيع المبحوثين يتواجد أكثر من نصفه في الفئة ذات الأثر السلبي المرتفع على رضا الصيادين عن مجتمعهم المحلي، وهذا مفاده أن معظم الصيادين غير راضين عن صدور قرار إيقاف الصيد خلال فترة محددة من كل عام، مما كان له أثر سلبي على رضا الصيادين عن مجتمعهم وعن حياتهم.

جد - أثر القرار الوزاري على الوضع الأسري والمعيشي للصيادين:

تشير النتائج الواردة في جدول (٦) إلى أن القرار الوزاري بإيقاف الصيد كان له أثر واضح على الأوضاع المعيشية والأسرية للصيادين، حيث أفاد ٧٥.٢٪ من المبحوثين أن المشاكل الأسرية بالنسبة للصيادين زادت بشكل كبير بعد تطبيق قرار الإيقاف، في حين أقر ٧٢٪ من المبحوثين بزيادة حالات الانفصال بين الأزواج لعدم القدرة على مواجهة النفقات بسبب توقف الصيد وعدم وجود مصادر دخل بديلة، كما يرى ٧٦٪ من المبحوثين أنه حدثت زيادة كبيرة للتفكك الأسري بين الصيادين نتيجة إيقاف الصيد، في حين أكد أكثر من ٨٢٪ من المبحوثين حدوث زيادة كبيرة في تدنى مستوى الإنفاق على الأسرة.

جدول (٦) توزيع المبحوثين وفقاً للأثار التي حدثت على الوضع الأسري والمعيشي للصيادين بعد قرار إيقاف الصيد

| البنود                           | زيادة كبيرة |      | عدم تغير |      | حدوث نقصان |     |
|----------------------------------|-------------|------|----------|------|------------|-----|
|                                  | ك           | ٪    | ك        | ٪    | ك          | ٪   |
| ١- المشاكل الأسرية               | ٩٤          | ٧٥.٢ | ٢٩       | ٢٣.٢ | ٢          | ١.٦ |
| ٢- حالات الانفصال بين الأزواج    | ٩٠          | ٧٢   | ٢٦       | ٢٠.٨ | ٩          | ٧.٢ |
| ٣- التفكك الأسري بين الصيادين    | ٩٥          | ٧٦   | ٢٧       | ٢١.٦ | ٣          | ٢.٤ |
| ٤- تدنى مستوى الإنفاق على الأسرة | ١٠٣         | ٨٢.٤ | ٢٠       | ١٦   | ٢          | ١.٦ |

وبصفة عامة يمكن استنتاج أن قرار إيقاف الصيد أحدث تغيرات كبيرة لدى الصيادين أثرت بالسلب على الأوضاع المعيشية والأسرية والتي منها زيادة المشاكل الأسرية وتدننى مستويات المعيشة والتفكك الأسري وهذا ما أكدته نتائج البحث.

وباستعراض النتائج الواردة في جدول (٧) يتضح أن ٥٢٪ من المبحوثين أفادوا بأن هذا القرار كان له أثر سلبي مرتفع على الأوضاع المعيشية والأسرية، بينما يرى أكثر من ٤٧٪ من المبحوثين أن الأثر السلبي لقرار إيقاف الصيد على الأوضاع المعيشية والأسرية للصيادين كان متوسطاً، في حين يرى أقل من ١٪ من المبحوثين أن قرار إيقاف الصيد كان له أثر سلبي منخفض على الأوضاع المعيشية والأسرية للصيادين.

جدول (٧) التوزيع النسبي للمبحوثين وفقاً للأثار المترتبة على الوضع الأسري والمعيشي للصيادين بعد قرار إيقاف الصيد

| الفئات                        | العدد | ٪    |
|-------------------------------|-------|------|
| أثر سلبي منخفض (٧ - ٨) درجة   | ١     | ٠.٨  |
| أثر سلبي متوسط (٩ - ١٠) درجة  | ٥٩    | ٤٧.٢ |
| أثر سلبي مرتفع (١١ - ١٢) درجة | ٦٥    | ٥٢   |
| المجموع                       | ١٢٥   | ١٠٠  |

يتضح من نتائج الجدول السابق أن الغالبية العظمى من المبحوثين (٩٩.٢ %) يتواجدون في فئتي الأثر السلبي المتوسط والمرتفع لقرار إيقاف الصيد على الوضع الأسري والمعيشي للصيادين.

#### د- أثر القرار الوزاري على تعليم أبناء الصيادين:

توضح النتائج الواردة في جدول (٨) أن إيقاف الصيد خلال فترة محددة كان له أثر واضح على تعليم أبناء الصيادين وأنه أحدث تغييرات كبيرة في مسار تعليم أبنائهم، حيث أفاد أكثر من ٥٥% من المبحوثين أن إيقاف الصيد أدى إلى زيادة عمالة الأطفال الصغار، في حين أفاد ٦٤% من المبحوثين أن هذا القرار أدى إلى زيادة تسرب التلاميذ من المدارس، بينما ذكر أكثر من ثلاثة أرباع العينة أن الطلاب من أبناء الصيادين تركوا الدراسة بالجامعة لعدم قدرتهم المالية، في حين يرى قرابة ٤٥% من المبحوثين أن هذا القرار أدى إلى انخفاض المستويات التعليمية لأبناء الصيادين بدرجة كبيرة عما كان قبل تطبيق القرار، بينما أفاد قرابة ٨٢% من المبحوثين أنه بعد قرار إيقاف الصيد اتجه الصيادون للبحث عن عمل آخر وأهملوا متابعة أبنائهم في المراحل التعليمية المختلفة.

جدول (٨) توزيع المبحوثين وفقاً للأثار التي حدثت على تعليم أبناء الصيادين بعد قرار إيقاف الصيد

| البنسود  | زيادة كبيرة |      | عدم تغير |      | حدوث نقصان |      |
|--|-------------|------|----------|------|------------|------|
|  | ك           | %    | ك        | %    | ك          | %    |
| ١- عمالة الأطفال الصغار                                  | ٦٩          | ٥٥.٢ | ٤٧       | ٣٧.٦ | ٩          | ٧.٢  |
| ٢- تسرب التلاميذ من المدارس                              | ٨٠          | ٦٤   | ٣٦       | ٢٨.٨ | ٩          | ٧.٢  |
| ٣- ترك الطلاب الدراسة بالجامعة.                          | ٩٦          | ٧٦.٨ | ٢٥       | ٢٠   | ٤          | ٣.٢  |
| ٤- انخفاض المستويات التعليمية لأبناء الصيادين            | ٥٦          | ٤٤.٨ | ٩١       | ٧٢.٨ | ١٨         | ١٤.٤ |
| ٥- إهمال الصيادين لأبنائهم في المراحل التعليمية المختلفة | ١٠٢         | ٨١.٦ | ٢١       | ١٦.٨ | ٢          | ١.٦  |

ومن الملاحظ بصفة عامة أن هذا القرار كان له أثر واضح على تعليم أبناء الصيادين حيث زادت نسبة تسربهم من الدراسة والاتجاه نحو العمل لمساعدة أسرهم وهذا سوف يؤثر عليهم مستقبلاً وعلى مستقبل مجتمعهم المحلي وبالتالي على المجتمع الكبير، وإذا لم يكن هناك توجه نحو إعادة هؤلاء الأطفال إلى المدارس فقد يؤدي ذلك إلى التمهيد لدخولهم في دائرة الانحراف.

وباستعراض النتائج الواردة في جدول (٩) يتضح أن ٤٨% من المبحوثين يرون أن هذا القرار كان له أثر سلبي مرتفع على تعليم أبناء الصيادين، في حين يرى قرابة ٤٥% من المبحوثين أن هذا القرار كان له أثر سلبي متوسط على تعليم أبناء الصيادين، بينما يرى ٧.٢% من المبحوثين أن قرار إيقاف الصيد كان له أثر سلبي منخفض على تعليم أبناء الصيادين.

جدول (٩) التوزيع النسبي للمبحوثين وفقاً للأثار المترتبة على تعليم أبناء الصيادين بعد قرار إيقاف الصيد

| الفئات                        | العدد | %    |
|-------------------------------|-------|------|
| أثر سلبي منخفض (٩ - ١٠) درجة  | ٩     | ٧.٢  |
| أثر سلبي متوسط (١١ - ١٣) درجة | ٥٦    | ٤٤.٨ |
| أثر سلبي مرتفع (١٤ - ١٥) درجة | ٦٠    | ٤٨   |
| المجموع                       | ١٢٥   | ١٠٠  |

ويتضح من الجدول أن الغالبية العظمى من المبحوثين تشملهم الفئتين المرتفعة والمتوسطة من حيث التأثير السلبي على تعليم أبنائهم.

#### هـ- أثر القرار الوزاري على الوضع الاجتماعي والصحي والبيئي للصيادين:

توضح النتائج الواردة في جدول (١٠) أن قرار إيقاف الصيد كان له أثر واضح على الوضع الاجتماعي والصحي والبيئي للصيادين من خلال عدم الاهتمام بالمحافظة على المرافق العامة وزيادة حالات الفقر والبطالة وانتشار الأمراض لعدم بين الصيادين، وعدم الشعور بالأمان الاجتماعي، حيث أفاد أكثر من ٧٠% من المبحوثين بزيادة عدد الصيادين الذين تولد لديهم شعور بعدم المحافظة على المرافق العامة بعد إيقاف الصيد، وذكر قرابة ٨٥% من المبحوثين أنه حدثت زيادة كبيرة في انتشار القمامة في الشوارع، وأفاد قرابة ٦٩% من المبحوثين بزيادة عدد المقاهي في القرية، بينما يرى أكثر من ٧٥% من المبحوثين حدوث زيادة كبيرة

في ظاهرة التلوث. بينما يرى قرابة ٨٢٪ من المبحوثين زيادة انتشار الأمراض بين الصيادين، كما يرى أكثر من ٧٥٪ من المبحوثين زيادة عدد حالات الفقر بين الصيادين خلال فترة التوقف، وذكر أكثر ٦١٪ من عينة البحث انتشار البطالة بين الصيادين، في حين يرى أكثر من ٧٤٪ من المبحوثين أنه تولد لديهم عدم الشعور بالأمان الاجتماعي نتيجة توقف الصيد.

جدول (١٠) توزيع المبحوثين وفقاً للآثار التي حدثت على الوضع الاجتماعي والصحي والبيئي للصيادين بعد قرار إيقاف الصيد

| البنسود |      | زيادة كبيرة |      | عدم تغير |     | حدوث نقصان |   |
|---------|------|-------------|------|----------|-----|------------|---|
| ك       | ٪    | ك           | ٪    | ك        | ٪   | ك          | ٪ |
| ٨٨      | ٧٠.٤ | ٣١          | ٢٤.٨ | ٦        | ٤.٨ |            |   |
| ١٠٦     | ٨٤.٨ | ١٨          | ١٤.٤ | ١        | ٠.٨ |            |   |
| ٨٦      | ٦٨.٨ | ٣٤          | ٢٧.٢ | ٥        | ٤   |            |   |
| ٩٤      | ٧٥.٢ | ٢٦          | ٢٠.٨ | ٥        | ٤   |            |   |
| ١٠٢     | ٨١.٦ | ١٩          | ١٥.٢ | ٤        | ٣.٢ |            |   |
| ٩٤      | ٧٥.٢ | ٣٠          | ٢٤   | ١        | ٠.٨ |            |   |
| ٧٧      | ٦١.٦ | ٤٣          | ٣٤.٤ | ٥        | ٤   |            |   |
| ٩٣      | ٧٤.٤ | ٢٦          | ٢٠.٨ | ٦        | ٤.٨ |            |   |

ويتضح مما سبق أن قرار إيقاف الصيد أثر بشكل كبير وواضح على الأوضاع الاجتماعية والصحية والبيئية للصيادين مما جعل هذه الأوضاع أسوأ مما قبل. وباستعراض النتائج البحثية الواردة في جدول (١١) يتضح أن أكثر من ٦٢٪ من المبحوثين يرون أن هذا القرار له تأثير سلبي مرتفع على الأوضاع الاجتماعية والصحية والبيئية للصيادين، في حين يرى قرابة ٣٣٪ من المبحوثين أن هذا القرار له تأثير سلبي متوسط، وأفاد قرابة ٥٪ من المبحوثين أن قرار إيقاف الصيد كان له أثر سلبي منخفض على الأوضاع الاجتماعية والصحية والبيئية للصيادين.

جدول (١١) التوزيع النسبي للمبحوثين وفقاً للآثار المترتبة على الوضع الاجتماعي والصحي والبيئي للصيادين بعد قرار إيقاف الصيد

| الفئات                        | العدد | ٪    |
|-------------------------------|-------|------|
| أثر سلبي منخفض (١٦ - ١٨) درجة | ٦     | ٤.٨  |
| أثر سلبي متوسط (١٩ - ٢١) درجة | ٤١    | ٣٢.٨ |
| أثر سلبي مرتفع (٢٢ - ٢٤) درجة | ٧٨    | ٦٢.٤ |
| المجموع                       | ١٢٥   | ١٠٠  |

ويتضح من هذه النتائج أن غالبية المبحوثين يقعون في فئة التأثير السلبي المرتفع لقرار إيقاف الصيد لفترة محددة، ومن هنا يتضح أن القرار كان له أثر سلبي على الأوضاع الاجتماعية والصحية والبيئية للصيادين.

#### و- أثر القرار الوزاري على مظاهر الجريمة والانحراف بين الصيادين:

تبين النتائج البحثية الواردة في جدول (١٢) أثر قرار إيقاف الصيد على مظاهر الجريمة والانحراف بين الصيادين، حيث أوضحت النتائج أن هذا القرار أحدث بعد تطبيقه تغيرات كبيرة في معدلات السرقة وجرائم النصب والاحتيال وتفشي ظاهرة الإدمان والعنف والإحساس بالقهر والاضطهاد، حيث أفاد قرابة ٦١٪ من المبحوثين أنه يوجد زيادة كبيرة في عدد حالات السرقة، وذكر ٧٦٪ من المبحوثين أنهم يرون أنه يوجد زيادة في أعداد المتصارعين على موارد البحيرة، بينما أفاد أكثر من ٨٢٪ من المبحوثين بزيادة جرائم النصب والاحتيال بعد صدور القرار، و أكثر من ٧٠٪ من العينة البحث أفادوا أن المشاكل بين الأفراد أصبحت أكثر عما كانت عليه قبل تطبيق القرار. كما يرى نحو ٧٤٪ من المبحوثين تفشي ظاهرة الإدمان والمخدرات بين الصيادين، وأفاد قرابة ٨١٪ من المبحوثين بزيادة عدد الصيادين الذين يقومون بالصيد في الأماكن محظورة الصيد والتعدى عليها، وأفاد أكثر من ٦٧٪ من المبحوثين بإحساسهم بالقهر والاضطهاد، وتبين كذلك أن ٧٢٪

من المبحوثين يرون أن الصيادين اعتادوا الذهاب إلى المحاكم عن ذي قبل لكثرة المشاكل، كما أفاد قرابة ٧٠٪ من المبحوثين حدوث زيادة كبيرة للجلسات العرفية، كما ذكر قرابة ٦٢٪ من المبحوثين أنه حدثت زيادة كبيرة للعنف بين الصيادين لحل مشاكلهم عما كانت عليه قبل تطبيق قرار إيقاف الصيد، ومما سبق يتضح زيادة مظاهر الجريمة والانحراف بين الصيادين نتيجة قرار إيقاف الصيد لفترة محددة.

جدول (١٢) توزيع المبحوثين وفقاً للأثار التي حدثت على مظاهر الجريمة والانحراف بين الصيادين بعد قرار إيقاف الصيد

| البُعد                                   | زيادة كبيرة |      | عدم تغير |      | حدوث نقصان |     |
|--|-------------|------|----------|------|------------|-----|
|  | ك           | ٪    | ك        | ٪    | ك          | ٪   |
| ١- حالات السرقة بين الصيادين             | ٧٦          | ٦٠.٨ | ٣٩       | ٣١.٣ | ٨          | ٦.٤ |
| ٢- الصراع بين الصيادين على موارد البحيرة | ٩٥          | ٧٦   | ٢٨       | ٢٢.٤ | ٢          | ١.٦ |
| ٣- جرائم النصب والاحتيال بين الصيادين    | ١٠٢         | ٨١.٦ | ١٩       | ١٥.٢ | ٤          | ٣.٢ |
| ٤- المشاكل بين الأفراد في مجتمع الصيد    | ٨٨          | ٧٠.٤ | ٣١       | ٢٤.٨ | ٦          | ٤.٨ |
| ٥- نقشي ظاهرة الإدمان والمخدرات          | ٩٢          | ٧٣.٦ | ٢٩       | ٢٣.٢ | ٤          | ٣.٢ |
| ٦- حالات التعدي على الأماكن محظورة الصيد | ١٠١         | ٨٠.٨ | ٢٤       | ١٩.٢ | -          | -   |
| ٧- إحساس الصياد بالفقر والاضطهاد         | ٨٤          | ٦٧.٢ | ٣٧       | ٢٩.٦ | ٤          | ٣.٢ |
| ٨- ذهاب الصيادين إلى المحاكم عن ذي قبل   | ٩٠          | ٧٢   | ٣١       | ٢٤.٨ | ٤          | ٣.٢ |
| ٩- الجلسات العرفية بين الصيادين          | ٨٧          | ٦٩.٦ | ٣٨       | ٣٠.٤ | -          | -   |
| ١٠- استخدام العنف لحل المشاكل            | ٧٧          | ٦١.٦ | ٤٣       | ٣٤.٤ | ٥          | ٤   |

وباستعراض نتائج جدول (١٣) يتضح أن أكثر من ٥٨٪ من المبحوثين يرون أن قرار إيقاف الصيد كان له أثر سلبي مرتفع على مظاهر الجريمة والانحراف بين الصيادين، في حين يرى ما يزيد عن ١٨٪ من المبحوثين أن هذا القرار كان له تأثير سلبي متوسط على مظاهر الجريمة والانحراف بين الصيادين، وأن أكثر من ٢٣٪ من المبحوثين يرون أن قرار إيقاف الصيد على مظاهر الجريمة والانحراف بين الصيادين كان له أثر سلبي منخفض.

جدول (١٣) التوزيع النسبي للمبحوثين وفقاً للأثار المترتبة على مظاهر الجريمة والانحراف بين الصيادين بعد قرار إيقاف الصيد

| الفئات                        | العدد | ٪    |
|-------------------------------|-------|------|
| أثر سلبي منخفض (١٨ - ٢١) درجة | ٢٩    | ٢٣.٢ |
| أثر سلبي متوسط (٢٢ - ٢٦) درجة | ٢٣    | ١٨.٤ |
| أثر سلبي مرتفع (٢٧ - ٣٠) درجة | ٧٣    | ٥٨.٤ |
| المجموع                       | ١٢٥   | ١٠٠  |

ويتضح من بيانات الجدول تركيز المبحوثين في فنتي الأثر السلبي المتوسط والمرتفع، حيث يمثلان معاً أكثر من ٧٥٪ من المبحوثين، أي أن ما يزيد عن ثلاثة أرباع العينة البحثية يرون أن القرار له أثر واضح على مظاهر الجريمة والانحراف في اتجاه معاكس، أي ارتفاع مظاهر الجريمة والانحراف بين الصيادين.

ز- أثر القرار الوزاري على الدرجة الكلية للأثار المترتبة على إيقاف الصيد:

تشير النتائج البحثية الواردة في جدول (١٤) إلى أن ٣.٢٪ من المبحوثين يرون أن قرار إيقاف الصيد كان له أثر سلبي منخفض على الصيادين، بينما يرى ٤٢.٤٪ من المبحوثين أن قرار إيقاف الصيد كان له أثر سلبي متوسط على الصيادين، في حين يرى ٥٤.٤٪ من المبحوثين أن قرار إيقاف الصيد كان له أثر سلبي مرتفع على الصيادين. وهذا معناه أن الغالبية العظمى من المبحوثين يرون أن الأثار السلبية لقرار إيقاف الصيد مرتفعة، وأن هذا القرار أثر عليهم بدرجة كبيرة في حياتهم بصفة عامة.

جدول (١٤) التوزيع النسبي للمبحوثين وفقاً للدرجة الكلية للأثار المترتبة على إيقاف الصيد

| الفئات                          | العدد | ٪    |
|---------------------------------|-------|------|
| أثر سلبي منخفض (٨٣ - ٩٥) درجة   | ٤     | ٣.٢  |
| أثر سلبي متوسط (٩٦ - ١٠٦) درجة  | ٥٣    | ٤٢.٤ |
| أثر سلبي مرتفع (١٠٧ - ١١٧) درجة | ٦٨    | ٥٤.٤ |

|         |     |     |
|---------|-----|-----|
| المجموع | ١٢٥ | ١٠٠ |
|---------|-----|-----|

**ثانياً: أسباب عدم التزام بعض الصيادين بتطبيق القرار الوزاري الخاص بإيقاف الصيد**  
تشير النتائج إلى وجود سبعة أسباب أساسية من وجهة نظر الصيادين المبحوثين هي التي دفعتهم إلى عدم الالتزام بتطبيق قرار إيقاف الصيد، وتم ترتيب هذه الأسباب تنازلياً كما هو موضح في جدول (١٥) على النحو التالي: أول هذه الأسباب هو أن الصيد هو مصدر الرزق الوحيد لكل الصيادين، حيث يوجد شبه إجماع من كل الصيادين على هذا السبب، وقد أفاد بذلك قرابة ٩٧٪ من المبحوثين، تلاه من حيث الأهمية عدم وجود بديل يعمل فيه الصيادون وأفاد بذلك قرابة ٨٩٪ من المبحوثين، ثم أتى بعد ذلك أن تطبيق القرار على أفراد دون أفراد آخرين بنسبة ٥٨٪، وجاء في المرتبة الرابعة عدم وجود فائدة من تطبيق هذا القرار حيث أفاد بذلك قرابة ٤١٪ من المبحوثين، وتلاه أن القرار ساعد على هجرة السمك إلى بعض الدول المجاورة وهم الذين يستفيدون منه وأكد ذلك أكثر من ربع عينة البحث، ويرى ١٨.٤٪ أن ميعاد الإيقاف غير مناسب، وفي المرتبة الأخيرة جاء أقل الأسباب أهمية وهو أن الصيادين مثل السمك لا يعرفون عملاً خلافاً للعمل بالصيد وأفاد بذلك قرابة ١٠٪ من المبحوثين.

**جدول (١٥) التوزيع النسبي للمبحوثين وفقاً لأسباب عدم تطبيق الصيادين لقرار إيقاف الصيد**

| الأسباب  | ك   | ٪     |
|--|-----|-------|
| ١- الصيد هو مصدر الرزق الوحيد لنا              | ١٢١ | ٩٦.٨  |
| ٢- لا يوجد بديل يعمل فيه سوى الصيد             | ١١١ | ٨٨.٨  |
| ٣- يطبق على أفراد دون أفراد آخرين              | ٧٣  | ٥٨.٠٤ |
| ٤- لا توجد فائدة من تطبيق القرار               | ٥١  | ٤٠.٨  |
| ٥- يساعد على هجرة السمك إلى بعض الدول المجاورة | ٣٢  | ٢٥.٦  |
| ٦- ميعاد الإيقاف غير مناسب                     | ٢٣  | ١٨.٤  |
| ٧- إحنا زى السمك لا نعرف نعمل عمل غير الصيد    | ١٢  | ٩.٦   |

وبصفة عامة يمكن استنتاج أن معظم الأسباب وإن لم تكن كلها مرتبطة بتوفير فرص عمل بديلة وهي ناحية اقتصادية فعلى الجهات القائمة على تنفيذ القرار توفير البديل المناسب خلال فترة التوقف حتى يتسنى تطبيق القرار بشكل مرضى يتناسب مع آراء وأفكار من يطبقونه.

**ثالثاً: إيجابيات تطبيق القرار الوزاري الخاص بإيقاف الصيد من وجهة نظر الصيادين**

كما هو معلوم فإن قرار إيقاف الصيد صدر منذ عام ٢٠٠٧ وهو ينص على حظر الصيد في فترات محددة من كل عام. وفي منطقة برج البرلس كان حظر الصيد خلال منتصف شهر مايو حتى منتصف شهر يوليو. ولتحقيق الهدف الثالث للبحث الحالي وهو التعرف على إيجابيات القرار من وجهة نظر الصيادين بمنطقة برج البرلس حيث أشارت النتائج الواردة في جدول (١٦) إلى وجود ست إيجابيات من جراء تطبيق القرار أكد عليها بعض المبحوثين، وكان من أهم إيجابيات هذا القرار هو إعطاء فرصة للأسماك أن تنمو بحجم كبير، بنسبة ٨١.٦٪، وحماية زريعة السمك الصغيرة من الصيد بنسبة ٧٨.٤٪، وجعل الصيد يطور في مهنة الصيد بنسبة ٥٨.٨٪، وإعطاء فرصة كافية لإصلاح المراكب ومعدات الصيد بنسبة ٤٨.٨٪، وظهور بعض أنواع من الأسماك لم تكن موجودة من قبل بنسبة ٤٥.٦٪، ثم الحد من أساليب الصيد المخالفة بنسبة تكرار قدرها ٣٩.٢٪.

**جدول (١٦) التوزيع النسبي للمبحوثين وفقاً لآرائهم حول إيجابيات تطبيق قرار إيقاف الصيد**

| الإيجابيات                                      | ك   | ٪    |
|---|-----|------|
| ١- إعطاء فرصة للأسماك أن تنمو بحجم كبير         | ١٠٢ | ٨١.٦ |
| ٢- حماية زريعة السمك الصغيرة من الصيد           | ٩٨  | ٧٨.٤ |
| ٣- جعل الصيد يطور في مهنة الصيد                 | ٧٣  | ٥٨.٨ |
| ٤- إعطاء فرصة كافية لإصلاح المراكب ومعدات الصيد | ٦١  | ٤٨.٨ |
| ٥- ظهور بعض أنواع من الأسماك لم تكن موجودة      | ٥٧  | ٤٥.٦ |
| ٦- الحد من أساليب الصيد المخالفة                | ٤٩  | ٣٩.٢ |

مما سبق يتضح وجود بعض الايجابيات نتيجة قرار إيقاف الصيد وكان من أهمها ظهور بعض أنواع من الأسماك كانت غير موجودة وقد اتفق ما ذكره الباحثين مع ما جاء بتقرير الخبراء بهيئة الثروة السمكية (٢٠٠٨) في ذلك حيث كانت بعض الأنواع تندثر، وكذلك زيادة مراكز تجميع الزريعة عن الأعوام السابقة لقرار الإيقاف، حيث ارتفع إنتاج مراكز تجميع الزريعة البحرية من ١١٧ مليون وحدة موسم ٢٠٠٣/٢٠٠٤ إلى ما يزيد على ٧٠٠ مليون وحدة في الوقت الحالي وهذه هي الآثار الإيجابية لمغزى قرار إيقاف الصيد.

#### رابعاً : البدائل والحلول المقترحة من وجهة نظر الباحثين لمواجهة فترة توقف الصيد

تعتبر الآثار السلبية المترتبة على تطبيق قرار إيقاف الصيد بالبحر الأبيض المتوسط ما هي إلا مجرد مشكلات يجب البحث عن حلول لها. حيث ذكر الباحثين عشر مقترحات يمكن من خلالها التغلب على فترة التوقف، وأظهرت النتائج الواردة في جدول (١٧) أن أهم المقترحات هي عمل مشروعات صناعية صغيرة بهذه المنطقة لتوفير فرص عمل للصيادين وقد اتفق قرابة ٩٧٪ من الباحثين على أهمية هذا المقترح. ويلي ذلك إقراض الصيادين قروضاً بفائدة بسيطة خلال فترة التوقف حيث اتفق أكثر من ٩٠٪ من الباحثين على هذا المقترح، ثم يأتي بعد ذلك إعطاء الصيادين إعانات خلال فترة التوقف وقد اتفق على هذا المقترح أكثر من ٧٧٪ من الباحثين. ويلي ذلك من حيث الأهمية إنشاء صندوق تكافل اجتماعي للصيادين يساعدهم في مثل هذه الظروف وذكر هذا المقترح ٧٦٪ من الباحثين، في حين اتفق قرابة ٧٤٪ من الباحثين على مقترح توفير فرص عمل جديدة وتشجيع الاستثمار في هذه المنطقة، يلي ذلك تقديم تيسيرات مختلفة لمن يقوم بعمل مشروعات في هذه المنطقة وأفاد بذلك قرابة ٧٠٪ من الباحثين، بينما يأتي مقترح إعفاء الصياد الذي يقوم بعمل مشروع خلال هذه الفترة من الضرائب في المرتبة السابعة ووافق عليه قرابة ٦٥٪ من الباحثين، يلي ذلك من حيث الأهمية تسليم الصيادين الراغبين أرضى زراعية جديدة وهو ما أفاد به أكثر من ٦٣٪ من الباحثين. بينما أكد ٣٦٪ من الباحثين على ضرورة تغيير بعض المفاهيم الخاطئة لدى بعض الصيادين مثل أنهم لا يعرفون إلا مهنة الصيد وبل العمل تعلمهم حرف أخرى، وكان أقل المقترحات أهمية هو تغيير فترة التوقف لتكون خلال شهري أغسطس وسبتمبر بدلاً من منتصف مايو حتى منتصف يوليو وجاء هذا الاقتراح في المرتبة الأخيرة وأفاد بذلك ٢٦.٤٪ من الباحثين.

جدول (١٧) التوزيع النسبي للباحثين وفقاً لأرائهم حول البدائل والحلول المقترحة لمواجهة فترة توقف الصيد

| البدائل والحلول المقترحة  | ك   | ٪    |
|---|-----|------|
| ١- عمل مشروعات صناعية صغيرة بهذه المنطقة لتوفير فرص عمل للصيادين  | ١٢١ | ٩٦.٨ |
| ٢- إقراض الصيادين قروضاً بفائدة بسيطة خلال فترة التوقف  | ١١٧ | ٩٠.٤ |
| ٣- إعطاء إعانات للصيادين خلال هذه الفترة  | ٩٧  | ٧٧.٦ |
| ٤- إنشاء صندوق تكافل اجتماعي للصيادين يساعدهم في مثل هذه الظروف   | ٩٥  | ٧٦   |
| ٥- توفير فرص عمل جديدة وتشجيع الاستثمار في هذه المنطقة  | ٩٢  | ٧٣.٦ |
| ٦- تقديم تيسيرات مختلفة لمن يقوم بعمل مشروعات في هذه المنطقة  | ٨٧  | ٦٩.٦ |
| ٧- إعفاء الصياد الذي يقوم بعمل مشروع خلال هذه الفترة من الضرائب   | ٨١  | ٦٤.٨ |
| ٨- تسليم الصيادين الراغبين أرضى زراعية جديدة  | ٧٩  | ٦٣.٢ |
| ٩- ضرورة تغيير بعض المفاهيم الخاطئة لدى بعض الصيادين أنهم لا يعرفون إلا الصيد والعمل على تعليمهم حرف أخرى | ٤٥  | ٣٦   |
| ١٠- تغيير فترة التوقف لتكون خلال شهري أغسطس وسبتمبر بدلاً من منتصف شهر مايو حتى منتصف شهر يوليو           | ٣٣  | ٢٦.٤ |

وبصفة عامة يمكن استنتاج أن معظم المقترحات ترتبط بالنواحي المادية وتوفير فرص عمل بديلة، إلا أنه يوجد مقترح واحد يرتبط بالنواحي الإجرائية للقانون ومقترح آخر يرتبط بالنواحي القيمية والعادات للصيادين. وبناءً على ذلك يجب على القائمين على صياغة القرارات وتنفيذها مراعاة هذه المقترحات وأخذها بعين الاعتبار لتلافي أسباب امتناع الصيادين عن تنفيذ القرار، بالإضافة لتلاشي أو على الأقل التخفيف من الآثار السلبية المترتبة على أي قرار يتخذ حتى يكون له صدى مرضى من قبل منفذيه.

**وفي ضوء ما سبق من نتائج يمكن التوصية بما يلي :**

- ١- ضرورة دراسة ومعرفة إيجابيات وسلبيات أي قرار قبل إصداره حتى يمكن تلاشي هذه السلبيات .
- ٢- الأخذ بالحلول والمقترحات التي ذكرها المبحوثين ووضعها موضع التنفيذ، وإذا تعذر تنفيذها كلها مرة واحدة تنفذ بالتتابع حسب أولويتها وأهميتها.
- ٣- توحيد جهة الرقابة والإشراف على تنفيذ القوانين والقرارات الخاصة بحماية الموارد السمكية والتقيد بأحكامها والعدالة والمساواة في تطبيقها بين جميع المستخدمين.
- ٤- إتباع سياسات إعلامية وإرشادية لتوعية الصيادين بأهمية القوانين والقرارات المنظمة لعملية الصيد.

## المراجع

- ١- الجزار، محمد حمودة؛ ومحمود مصباح عبد الرحمن (١٩٩٥): مقدمة في علم الاجتماع، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة بكفر الشيخ، جامعة طنطا.
- ٢- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠٠٧): كتاب الإحصاء السنوي .
- ٣- الخشاب، أحمد (١٩٩٨): الضبط الاجتماعي، أسسه وتطبيقاته العملية، الطبعة الثانية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- ٤- المعهد القومي لعلوم البحار والمصايد (٢٠٠٨): الثروات المائية، الإدارة الساحلية المتكاملة والتنمية المستدامة، توصيات المؤتمر الدولي الثاني عن الثروات المائية، الفترة من ٢٤-٢٧ نوفمبر، الإسكندرية.
- ٥- جامعة الدول العربية (٢٠٠٨): المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد رقم (٢٧)، الخرطوم.
- ٦- جامعة الدول العربية (٢٠٠٧): المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد رقم (٢٧)، الخرطوم.
- ٧- جامعة الدول العربية (١٩٩٥): المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد رقم (١٥)، الخرطوم، ديسمبر.
- ٨- جامعة الدول العربية (١٩٩٤): المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الدورة التدريبية القومية لتربية الأسماك في المياه العذبة، الخرطوم، ديسمبر.
- ٩- حافظ، محمود (٢٠١٠): ملف الثروة السمكية، حكاية بلد اسمها كفر الشيخ، موقع الحوار <http://www.alheware.org>
- ١٠- خليل، أحمد (٢٠٠٨): شرح التشريعات الزراعية في مصر، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- ١١- عبد الحميد، محمد عبد الحميد (٢٠٠٣): الأسس العلمية لإنتاج الأسماك ورعايتها، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة.
- ١٢- عبد اللا، مختار محمد (٢٠٠٢): مقدمة في علم الاجتماع، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة بطنطا، جامعة طنطا.
- ١٣- نصيف، نيللي (١٩٨٥): اتجاهات الزراع نحو بعض التشريعات الزراعية، رسالة ماجستير، كلية الزراعة، جامعة القاهرة.
- ١٤- هيئة الثروة السمكية (٢٠٠٨): كتاب إحصاءات الإنتاج السمكي، كفر الشيخ.
- ١٥- وهبة، أحمد جمال الدين؛ وسمير عبد الغفار سليمان؛ وحسن على شرس؛ ومحمود رجب التركي (٢٠٠٩): إدراك الصيادين لمضمون القرار الوزاري بإيقاف الصيد بالبحر الأبيض المتوسط خلال فترة محددة من كل عام في بعض محافظات جمهورية مصر العربية، مجلة البحوث الزراعية، جامعة كفر الشيخ، العدد الأول، مجلد (٣٥).

١٦- يوسف، عصام عبد الحميد (١٩٩٩): بعض العوامل المؤثرة على معرفة وتبني حائزي المزارع والأقفاص السمكية بمحافظة كفر الشيخ ودمياط للممارسات الفنية المستحدثة، رسالة دكتوراه، كلية الزراعة، جامعة طنطا.

- 17- Coser, Lewis & Bernard Rosenberg (1968): Sociological Theory, London, Mc-Milan Lim.p.566.
- 18- Durkheim, E. (1950): The Rules of Sociological Method Translated, the free press of Glenco, and Also Nisbet. R. The sociology of female Durkheim, London, Heim Lamar Nn., pp: 48-49.
- 19- Merton, Robert (1962): Social theory and social structure, U.S.A.

## **SOME SOCIAL IMPACTS OF THE MINISTERIAL DECISION NO. 120 OF 2007 RELATED TO FISHING OFF IN THE MEDITERRANEAN SEA DURING A SPECIFIC PERIOD EACH YEAR IN THE VILLAGE OF BORG EL-BURULLUS IN KAFR EL-SHEIKH GOVERNORATE**

**Tantawi, A. M. : M. M. Heedak and Lamiaa S. El - Hosiny  
Agric. Extension & Rural Development Research Institute. ARC**

### **ABSTRACT**

The objective of this research is: to identify some of the social impacts of the Ministerial decision No. 120 of 2007 related to fishing off during mid-May to mid-July of each year, to identify the reasons for non-application of the fishermen of this decision; to identify the advantages of the implementation of the decision; and to determine the alternative solutions and suggestions to overcome the suspension period.

The data were collected from Borg El-Burullus village by personal interview using a questionnaire. The sample was including one hundred and twenty five respondents represent 20% of the population research. Frequencies, percentages, means, standard deviation, and factor analysis were used as statistical tools.

Results of the factor analysis showed the presence of six key dimensions of the impacts of the decision to stop fishing. And these dimensions are social participation a social participation of fishermen, their community satisfaction, education their children, family status and livelihood of fishermen, social status, health, and environmental for fishermen, and aspects of delinquency and crime among fishermen. And this decision impact on all these dimensions, and the results showed that 54.4% of the respondents confirmed the presence of a high negative impact decision to stop fishing, while 42.4% emphasized on the existence of a medium negative impact.

With regard to the most important reasons for not applying the fishermen of the decision, the results showed that fishing is the only source of income (96.8%), the lack of alternative employment (88.8%), and the decision applied to individuals at the expense of other individuals (58.4%). One of the most important advantages implementation of the decision, the respondents

stated the following: give fish a chance to grow the size of a large (81.6%), and the protection of small fish fry fishing (78.4%). Fishermen suggested a number of the alternative solutions and suggestions to overcome the suspension period that included establishment of small industrial projects (96.8%), the granting of fishermen simple interest loans (90.4%), and providing subsidies to fishermen (77.6%).

قام بتحكيم البحث

كلية الزراعة – جامعة المنصورة  
مركز البحوث الزراعيه

أ.د / محمد السيد الإمام  
أ.د / اشرف رجب الغنام